

جدار الفصل العنصري وانعكاساته على سكان الضفة الغربية المحاذية أراضيهم للجدار العازل



د. عدنان حسين عياش

أستاذ مشارك

جامعة القدس المفتوحة

فرع سلفيت – فلسطين

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

عدنان حسين عياش، جدار الفصل العنصري وانعكاساته الاجتماعية على سكان الضفة الغربية المحاذية أراضيهم للجدار العازل.- دورية كان التاريخية.- العدد العشرون؛ يونيو ٢٠١٣. ص ٩ – ٢٠.

www.kanhistorique.org ISSN: 2090 - 0449

كان التاريخية: رقمية الموطن .. عربية الهوية .. عالمية الأداء

مُلَخّصْ

تعالج هذه الدراسة قضية معقدة في تاريخ الشعب الفلسطيني وهي الجدار الذي تم بناء أكثر من نصفه على الأراضي الفلسطينية المحتلة في ٥ حزيران١٩٦٧. وقد تحدثت الدراسة في المبحث الأول عن الجذور التاريخية لجدار الفصل العنصري، وذلك لبيان أن فكرة الجدار لم تكن حديثة، ولم تأتي لمنع دخول الفدائيين إلى أراضي ١٩٤٨ للقيام بعمليات تفجيرية، وإنما لأهداف أخرى اكبر وأوسع من ذلك أهمها خلق ظروف قاسية تجبر الفلسطينيين على الرحيل وترك أراضيهم. كذلك تناولت الدراسة في نفس المبحث المعطيات حول الجدار من حيث، طوله، امتداده، بنيته، مراحل البناء، وكذلك بوابات جدار الفصل العنصري. أما المبحث الثاني من الدراسة فقد تناول الجانب القانوني للجدار، وكذلك مواقف الأطراف المعنية من إقامته، جدير بالذكر أن الجدار الذي تبنية إسرائيل في الأراضي المحتلة، هو مخالف للأعراف والمواثيق الدولية، ولاسيما ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما تناولت الدراسة في هذا المبحث موقف الأمم المتحدة من موضوع الجدار، وكذلك موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك تطرقت إلى الموقف الإسرائيلي، والفلسطيني الرسمي والشعبي، الموقف العربي الشعبي، موقف الجامعة العربية، الموقف الأوروبي، والأمريكي، كما أوردت موقف بعض المنظمات الدولية مثل، منظمة هيومن رايتس ووتش، منظمة العفو الدولية.

كما تناولت الدراسة في المبحث الثالث أثار بناء الجدار على الحياة الاجتماعية للشعب الفلسطيني، حيث أن تلك الأضرار مدمرة، شملت كافة مناحي الحياة وأصابتها بالشلل خاصةً في مجال الرعاية الصحية، والتعليم، والسياحة، والمياه. كذلك تناولت الدراسة في نفس المبحث موضوع المقاومة الشعبية لجدار الفصل العنصري (الحملة الشعبية) من حيث مهمتها، آليات عملها ضد الجدار، وكذلك المنظمات غير الحكومية المشكلة للحملة.

أهداف البحث

الهدف من هذا البحث هو تحقيق الأمور التالية:

١. إلقاء الضوء على خطة الفصل الإسرائيلية وأهدافها الحقيقية.

٢. التعرف على مسار جدار الضم والتوسع وعمقه داخل أراضي الضفة الغربية.

٣. الاطلاع على معاناة السكان جراء بناء جدار الفصل العنصري.

٤. تعريف القارئ بدور الهبة الشعبية المقاومة للجدار.

منهجية البحث

١. سيتم الاعتماد على الدراسات السابقة والتي تعالج موضوع البحث وإشكالاته.

٢. الاعتماد على المواقع الالكترونية الخاصة بالموضوع.

٣. المقابلات الشخصية مع بعض السكان القريبين من الجدار والذين تأثروا من بنائه.

دورية إلكترونية. مُحكّمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

مجتمع البحث

سكان الضفة الغربية المحاذية أراضيهم للجدار العازل

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يلقي الضوء على أثار جدار الفصل العنصري على الشعب الفلسطيني في النواحي الاجتماعية.

مُقَدِّمَةٌ

في التاسع والعشرين من آذار سنة ٢٠٠٢م، بدأت القوات الإسرائيلية عملية عسكرية واسعة النطاق في الأراضي الفلسطينية أطلقت عليها اسم السور الواقي ،قامت فيها باجتياح كامل للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية واستباحتها، وارتكبت أبشع الجرائم بحق الشعب الفلسطيني في عملية أدخلت المنطقة مرحلة جديدة أفصحت فيها إسرائيل عن نواياها الحقيقية وهي الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وطرد السكان الفلسطينيين منها، وما إن مرت أيام قليلة على بدء هذه العملية حتى أصدر اريئيل شارون أوامره لتنفيذ خطط عنصريه من الدرجة الأولى تقضي بإقامة جدار فصل عنصري، يفصل الأراضي الفلسطينية عن بعضها البعض. لتبدأ بذلك مرحلة من القهر الصهيوني للشعب الفلسطيني، أخذت خلالها آلة الاحتلال تعبث فسادا وتدميرا في القرى والمدن التي يمر الجدار من خلالها، لتحيل ما تبقى من ارض فلسطين إلى معازل وكانتونات يحشر خلالها الشعب الفلسطيني بين جدران إسمنتية وأسوار المستوطنات ، لينتج عن ذلك ألف مأساة ومأساة في سباق الحرب العدوانية الصهيونية على الأرض والإنسان الفلسطيني لاقتلاعه من أرضه وجذوره وتشريده مجددًا سواء أكان ذلك تهجيرًا داخليًا أم خارجيًا.

المبحث الأول: (الجذور التاريخية للجدار)

تمهيد

الجدران العالية العازلة فكرة تراثيه توراتية، فالتوراة مليئة بالحديث عن أسوار أورشليم وأريحا، كما أن الانغلاق اليهودي معروف على امتداد التاريخ، فمن جدران أريحا وأورشليم ظهرت فكرة الغيتوات[١] ومن ثَمَّ فان فكرة الجدران ليست جديدة على اليهود، وخاصةً منذ بداية الفكرة الصهيونية على يد ثيودور هيرتزل،[٢] ولفلسفة الجدار جذورها في عمق النفس الإسرائيلية فاليهودي مغرم بتشييد الجدران والأسوار، فهناك مسار تاريخي شائك أفضى في النهاية إلى تقوقع اليهودي داخل العزلة. وهذه الجدران والأسوار تعتبر في نظر البعض استجابة لحالة الإحساس بخطر المطاردة، ولذلك فهم قبل أن يرسموا خريطة بناء منزل يحرصون على خريطة بناء السور والجدران حول المنزل. ويلاحظ الباحثون؛ أنه عبر تاريخ الاستيطان الصهيوني في فلسطين، والذي بدا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم يحدث أن أقيمت مستوطنة إلا وكانت ملفوفة ومحاطة بالجدران والأسلاك الشائكة.[٣]

لقد أعلن جابو تنسكي في مقال حافظ على شهرته (يستحيل على المرء أن يحلم باتفاق طوعي بيننا وبين العرب لا الآن ولا في المستقبل المنظور...... فكل أمة، متحضرة كانت أم بدائية، تنظر إلى أرضها على أنها موطنها القومي الذي تريد البقاء فيه مالكة لها وحدها. فلن تقبل مثل تلك الأمة أبدا وبملء رضاها مالكين جددًا، ولسوف تقاتل المستعمرين ما دامت تأمل في التخلص منهم. وعلى هذا النحو سيتصرف العرب، وعلى هذا النحو سوف يواصلون التصرف ما دامت في قلوبهم ومضة أمل بمنع فلسطين من أن تتحول إلى ارض إسرائيل. وحده الجدار الحديدي من الحراب اليهودية كفيل بإرغام العرب على القبول بما ليس منه بد، تلك كانت أول مرجعية للجدار. إن فكرة الفصل التي جاء بها جابو تنسكي سنة ١٩٢٣م سوف يتم تنفيذها بعد ذلك بثمانين عامًا أي في سنة ٢٠٠٢م، على يد خلفائه السياسيين وعلى رأسهم أريئيل شارون.[٤]

١/١- بداية فكرة الجدار

لم تكن فكرة الجدار الفاصل وليدة اليوم أو الأمس بل هي فكرة قديمة ترجع جذورها إلى العام ١٩٣٧م. حيث اعتبر في ذلك الحين واحدًا من إجراءات المواجهة ضد الثورة العربية الكبرى التي اشتعلت احتجاجًا على التغلغل الصهيوني والتواطؤ البريطاني. في ذلك طلب من تشارلز بتهارت الخبير البريطاني لشؤون الإرهاب وضع خطة لإقامة جدار على طول محاور الطرق الرئيسية من الحدود اللبنانية في الشمال وحتى بئر السبع، وتم تكليف مجموعات الهاغاناة بعد توفير السلاح والعتاد لها. بالإشراف على حماية عملية البناء إلا أن الجدار الذي أقيم تم هدمه من جانب سكان القرى العربية الموجودة على جانبية.[٥]

٢/١- تجديد الفكرة حديثًا

شهدت إسرائيل منذ سنة ١٩٩٥م إلى سنة ٢٠٠٢م العديد من خطط الفصل منها خطة رابين، خطة باراك، خطة ميخائيل آيتان، خطة دان مريد ور، خطة رامون، خطة شارون. وسوف نتطرق في هذا البحث لدراسة ثلاث خطط لأهميتها.

٣/١- خطة رابين للفصل

فكرة فصل المناطق الفلسطينية الأهلة بالسكان عن إسرائيل فكرة ليست بالجديدة بل تعود إلى عهد رئيس الوزراء الأسبق إسحاق رابين عندما قال: (اخرجوا غزة من تل أبيب)، وقد استخدم إسحاق رابين مصطلح الفصل لأول مرة في معرض رد على العملية الاستشهادية التي حدثت في أواخر شهر يناير ١٩٩٥م في مفترق بيت ليد والتي أسفرت عن مقتل واحد وعشرون جنديًا إسرائيليًا، حيث قال: (إننا نعمل بجد ونشاط من اجل الانفصال عن الشعب الأخر الذي نسيطر عليه، وأننا سوف نصل إلى هذه الغاية إن عاجلاً أو آجلا)، واستطرد قائلاً: (إننا لن نعود إلى خطوط ١٩٦٧م، ولن نتزحزح من غور الأردن ولن ننسحب من القدس).[٦]

ومنذ ذلك الوقت كانت هناك مقترحات لإنشاء حزام امني يفصل بين السكان الفلسطينيين والإسرائيليين، ولأسباب سياسية سوف لن يتم إنشاء جدار أمني على طول الحزام إلا في ثلاث مقاطع فقط، حيث توجد مراكز سكانية فلسطينية مأهولة بالسكان مقابل المراكز السكانية الإسرائيلية كما هو الحال في منطقة قلقيلية، وجنين، والقدس، فهناك ستنشأ جدران أمنية، تلك الخطة لم يتم تنفيذها واقتصرت على ما قامت به حكومة رابين من فرض الأطواق الأمنية المتكررة والمشددة في كثير من الأحيان على المناطق الفلسطينية، واستمر الحال حتى يوم الثامن والعشرين من شهر سبتمبر سنة ٢٠٠٠م عندما اندلعت انتفاضة الأقصى.

٤/١- خطة باراك

كانت بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، حول الفصل وذلك عندما صرح أيهود باراك رئيس الحكومة الإسرائيلية (نحن هنا وهم هناك) حيث أوعز باراك لنائب وزير الدفاع افرايم سنيه بإعداد ورقة عمل ووضع تصور للفصل، إلا انه لم يتوفر حينها معلومات حولها وقد تم اقتراح إنشاء ما بين ست إلى سبع معابر تحت إشراف سلطة خاصة لمرور البضائع والمركبات والمشاة، بالإضافة إلى إقامة مشاريع مشتركة على جانبي الحدود مع فصل شبكة البنية التحتية خصوصًا الماء والكهرباء. وبسبب اقتراب موعد الانتخابات الإسرائيلية والإعداد لها حالت دون إتمامها.[(٧)]

٥/١- خطة شارون

في برنامجه الانتخابي أعلن شارون مرارًا عن استعداده للسماح بإقامة دولة فلسطينية على (٤٢%) من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد نشرت الصحف الإسرائيلية إيجازًا لأفكار شارون حول الفصل والتي اعتمدت على افتراض إعلان قيام دولة فلسطين من طرف واحد وهذه الأفكار تعتمد على:

١- إعادة الانتشار للقوات الإسرائيلية في المناطق الحيوية لإسرائيل وذلك في:

- منطقة الغور بعرض يتراوح بين ١٦. ٢٠كم.
- قطاع بعرض ١٠كم شرق القدس.
- قطاع بعرض يتراوح بين ١٠٠م الى٧،٥كم على طول (الخط الأخضر).

٢- عدم التخلي عن أي مستوطنة إسرائيلية، حتى ولو كانت موجودة في العمق العربي.

٣- قيام الدولة الفلسطينية مرهون بخطة سياسية أساسها تسوية مرحلية لعدة سنوات.

بعد صعود شارون إلى الحكم أعلن أنه مستعد للتنازل المؤلم عن أجزاء مما اسماه بأرض إسرائيل من أجل السلام، ولم يتحدث عن خطة للفصل، إلا أنه وبعد التصعيد المستمر للانتفاضة، ووقوع العديد من العمليات الاستشهادية في قلب مدينة القدس، وفي وسط التجمعات السكانية الإسرائيلية الكبيرة كنتانيا، وحيفا، وتل أبيب وغيرها، بدأ التحدث عن ذلك، واعتبر هذا في نظر الكثيرين تراجعًا عن مواقفه السابقة.

وعلى الرغم من تحدث شارون كثيرًا ضد سياسة الفصل، فقد ظهرت الكثير من الاقتراحات من جهات أمنية إسرائيلية عديدة، وكان من أهمها إقامة منطقة عازلة تمتد على طول الخط الأخضر مع الضفة الغربية تعتبر منطقة عسكرية مغلقة، ويمنع فيها تحرك المواطنين الفلسطينيين ليلاً مع ضرورة حصولهم على تصاريح خاصة للتحرك نهارًا من مدينة لأخرى.[(٨)]

وبتوالي العمليات الاستشهادية، ولضغط الشارع الإسرائيلي، وجد شارون نفسه مضطرًا للتراجع عن استراتيجيته السابقة، حيث أوعز للمجلس الأمني المصغر لإقرار خطة خاصة بعزل القدس سميت في حينها خطة غلاف القدس. والهدف من ذلك منع الفلسطينيين من الدخول إلي القدس للقيام بعمليات استشهادية، وتقضي الخطة بإقامة حزامين أمنيين: **الأول**؛ حول ما يسمي بالقدس الكبرى حيث يبدأ من خط مستوطنتي هارجيلو. جيلو جنوب القدس، ثم إلى مستوطنة معاليه أدوميم في الجنوب الشرقي، ثم إلى مستوطنات جبعات زئيف، وسوف يشمل هذا الحزام الكثير من القنوات والخنادق ومناطق المراقبة والمواقع العسكرية. **الثاني**؛ حزام داخل مدينة القدس يحول بين الأحياء اليهودية والأحياء العربية. ويتكون المخطط من إقامة ثلاث مناطق جغرافية ونوعين من العوائق، والمناطق الجغرافية هي: غلاف القدس.[(٩)]*

وعلى الرغم من الانتقادات الشديدة لهذه الخطة للصعوبات الكبيرة التي ستواجه حركة الحياة اليومية الاقتصادية، والاجتماعية، إلا أن الكثير أقر بأن مثل هذا الحزام، خصوصًا الداخلي، إنما ينطوي على سياسة التمييز العنصري إذ سيعزل حوالي ٣٠٠ ألف مواطن فلسطيني يعيشون في القدس الشرقية، وتجعل حياتهم جحيمًا لكثرة نقاط التفتيش والمراقبة بسبب تداخل الأحياء اليهودية مع الأحياء العربية في هذه المنطقة. إلا أن "إسرائيل" بدأت بإجراءاتها لعزل القدس عن عمقها العربي، وذلك بالبدء في إقامة جدار بطول ١٠كم جنوب المدينة لعزلها عن قطاع بيت لحم، وحفر خنادق ووضع أبراج وحواجز في محيط المدينة، كما أنها تنوي نشر خمس فرق من حرس الحدود بين الأحياء اليهودية والعربية.

هذا عن مخطط غلاف القدس، أما عن المخطط المتعلق بباقي الضفة الغربية فقدت نشرت صحيفة القدس بتاريخ ١٦\٤\٢٠٠٢ تفاصيل مخطط الجدار الفاصل بين الضفة الغربية و"إسرائيل"، حيث قرر المجلس الوزاري المصغر، إقامة هذا الجدار بكلفة تقدر بنصف مليار شيقل على أن يتم تنفيذه خلال عام، ويتكون المخطط من:

١. غلاف القدس.

٢. الخط الأخضر، "وهو الذي ستقام عليه كافة أنواع العوائق التي ستنشر عليه، وعليه يتم تحديد المعابر.

ISSN: 2090 – 0449 دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية

٣. المنطقة العازلة، وهي منطقة واسعة تمتد على طول "الخط الأخضر" بعمق يتراوح بين كيلو متر واحد إلى عشرة كيلو مترات، وتزداد أكثر من ذلك في بعض المناطق خصوصًا التي يتواجد فيها كتل استيطانية، كما هو الحال في منطقة سلفيت.(١٠)

ويتكون الجدار من نوعيين من العوائق: **الأول**؛ يتكون من جدران إسمنتية يصل ارتفاعها إلى ثمانية أمتار مزودة بكمرات الكترونية، يعلوها أبراج عسكرية يبعد الواحد منها عن الأخر ٢٠٠-٣٠٠م، تُبنى وسط التجمعات السكنية مثل القدس، قلقيلية، وطولكرم، وبيت لحم، وأبو ديس، والعيزرية، وباقة الشرقية، ومقاطع في بعض القرى مثل مسحة، والسوا حرة. **الثاني**؛ يتكون من شبك رئيس يصل ارتفاعه إلى ٣ أمتار مثبت عليه مجسات إلكترونية يعلوه سلك كهربائي، يحيط به من الجانبين شارعين أحدهما معبد لدوريات المراقبة العسكرية، والأخر ترابي رملي لكشف أثار الأقدام كما هو الحال على حدود الأردن، على طرف الشارع الواقع شرقي الجدار خندق يصل عمقه في بعض المواقع إلى ٤ أمتار، وعلى جانبي الشارعين شبك لولبي هرمي بعرض مترين وارتفاعه ثلاثة أمتار. كما أنه تم بناء أبراج حديدية على شاكلة أبراج الاتصالات مثبت عليها كاميرات مراقبة. إضافة إلى ذلك تم تحديد مواقع معسكرات جيش على طول الجدار. تبلغ المسافة بين الشيكين اللولبيين بين ١٠٠ - ١٥٠ متر.(١١)

٦/١- معطيات حول الجدار من حيث:

طول الجدار: إن المقارنة التاريخية الأكثر جلاء التي يسعنا القيام بها أن نقارن هذا العمل بجدار برلين، فهذا الأخير كان بطول ١٥٥كم، أما الطول الكلي للجدار الذي يبنيه الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية فسوف يبلغ طوله قرابة ٣٧٠كم، وبينما كان ارتفاع جدار برلين ثلاثة أمتار وستون سم، فإن الجدار في الضفة الغربية ينبغي أن يصل ارتفاعه إلى ٨ أو ٩ أمتار وعرضه إلى ١٠٠م.(١٢)

بنية الجدار: يأخذ الجدار عده أشكال ماديه، ففي قلقيلية، يتكون الجدار من الاسمنت بارتفاع ثمانية أمتار تنتشر حوله أبراج المراقبة، في أماكن أخرى يتكون الجدار من سلسلة من الأسيجة بعضها مكهرب، أضف إلى ذلك خنادق، شوارع، أسلاك شائكة، كاميرات، طريق لتقفي أثار الأقدام، مناطق عزل، وامتداد للعرض ما بين سبعون إلى مئة متر. أما في مناطق أخرى مثل بيت لحم يتكون من البنيتين، السياج (من ضمنها المكهرب)، مناطق العزل، مجسات، خنادق، أسلاك شائكة، ويشمل شارعًا التفافيًا. وذلك لعزل المدينة تمامًا عن الضفة الغربية.(١٣)

٧/١- مراحل بناء الجدار:

المرحلة الأولى: وتشمل مناطق جنين، طولكرم، قلقيلية، والقدس.

المرحلة الثانية: وتشمل مناطق بيت لحم والخليل وباقي حدود الضفة الغربية مع فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨م.

المرحلة الثالثة: وتشمل خطًا طوليًا على الحدود بين الضفة الغربية والأردن، وتسمى مرحلة تمديد الجدار إلى غور الأردن.

ومن المقرر أن يبلغ طول الجدار في مراحله النهائية حوالي ٧٢٨ كم، وقد صرحت راشيل اشكينازي المتحدثة باسم الجيش الإسرائيلي بقولها: (قبل نهاية ٢٠٠٤م سيتم انجاز ٥٢٠ كم من أصل ٧٢٨كم مقررة)، والجزء الثاني وطوله ٣٣٠ كم سنة ٢٠٠٤م، والجزء الثالث والأخير سنة ٢٠٠٥.(١٤)

٨/١- بوابات جدار الفصل العنصري

تقوم قوات الاحتلال بإنشاء بوابات على امتداد جدار الفصل العنصري في القرى والبلدات التي يعزلها الجدار بشكل كامل، وما يزيد من معاناة المواطنين وعذابهم هو بعد البوابات عن بعضها البعض، فأحيانًا يضطر المزارعون الفلسطينيون السير لمسافات قد تصل إلى ٥٠ كيلو متر للوصول إلى أراضيهم التي لم تكن تبعد عنهم سوي كيلومتر أو اثنين، وكذلك الحال بالنسبة للطلاب والموظفين والعمال، وتطالب قوات الاحتلال المواطنين بالحصول على تصاريح للمرور عبر بوابات معينة للوصول إلى أراضيهم. ويأتي ذلك بناءً على الأمر العسكري الذي أصدرته قوات الاحتلال بخصوص وضع الأراضي التي عزلها الجدار في المرحلة الأولى التي أعلن عن الانتهاء منها، وما تلاه من إصدار تصاريح للقرى المعزولة خلف الجدار للبقاء في قراهم.

وكذلك التصاريح التي أصدرت للمزارعين في القرى الواقعة خلف الجدار للوصول إلى مزارعهم خلف الجدار، فإن حملة مقاومة جدار الفصل العنصري ترى أن ما ورد في الأمر العسكري رقم (٣٨٧)، 5730-1970 الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٢ تحت عنوان الإعلان عن إغلاق منطقة التماس رقم ٣٠\٢\س هو إقرار صريح من قوات الاحتلال الإسرائيلي يضم كافة الأراضي التي عزلت خلف الجدار إلى إسرائيل. وذلك بعدم السماح بدخولها أو الإقامة بها لغير الإسرائيليين إلا بتصاريح خاصة تصدر عن القائد العسكري.

٩/١- البوابات المنتشرة على طول الجدار

١- بوابة مدخل بلدة قفين

شمال طولكرم : أقيمت هذه البوابة حتى يتمكن المستوطنون القادمون من مدينة جنين الوصول إلى إسرائيل عبر طريق جنين- باقة الشرقية. علمًا بأن هذه البوابة لا تفتح إلا من أجل سيارات قوات الاحتلال والمستوطنين.

٣- بوابة باقة الشرقية

وهي من أجل مرور أهالي بلدة باقة الشرقية ونزلة عيسى ونزلة أبو نار للوصول إلى مدينة طولكرم وباقي المحافظة علمًا بأن هذه البوابة تفتح ساعة في الصباح وساعة بعد الظهر وهي عنوان للذل والشتيمة.

٣- بوابة دير الغصون

وهي من أجل السماح لمزارعي دير الغصون من أجل الوصول إلى مزارعهم وحقول الزيتون المثمرة، وتفتح البوابة من حين لآخر ساعة واحدة صباحًا، وساعة واحدة بعد الظهر، حيث يواجه المزارعين

دورية إلكترونية. مُحكَمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

هناك شتى أنواع الذل والقهر والعقاب، ويتمتع الجنود على هذا الحاجز شأنهم شأن غيرهم من الجنود بمزاجية كبيرة في السماح لمن يريدون بعبورهم من المواطنين.

٤- بوابة شويكة:

وأقيمت من أجل دخول مجنزرات الاحتلال على ضاحية شويكة للوصول إلى مدينة طولكرم.

٥- بوابة قرية ارتاح جنوب طولكرم:

أقيمت من أجل السماح للمزارعين من الوصول إلى مزارعهم لكن الحقيقة تكمن في أن أي مزارع لا يستطيع الوصول إلى أرضه من خلال هذا الحاجز

٦- بوابة فرعون جنوب طولكرم:

أقيمت من أجل قيام مجنزرات الاحتلال بالوصول إلى مدينة طولكرم من المعسكر الاحتلالي الموجود في "مستوطنة أفني خيفت" إضافة إلى إمكانية مرور المستوطنين عبرهما.

٧- بوابة خربة جبارة:

أقيمت من أجل السماح لمواطني خربة جبارة العاملين داخل الأراضي التي استولى عليها الاحتلال لتنفيذ مشروع "الجدار العازل" من الدخول أو الخروج، لكن قواته لا تسمح منذ قيام "الجدار" ولغاية الآن من دخول، أو خروج أي مواطن للبلدة مما يضطر مواطني البلدة من المرور من خلال عبّارات المياه والمشي على بطونهم للوصول إلى مدينة طولكرم، كما تعاني تلك البلدة جراء ذلك، من نقص حاد في المواد الغذائية وأعلاف الحيوانات.

٨- بوابة لبة كفر جمال:

أقيمت البوابة، لكنها مغلقة لغاية الآن، ومن الجدير بالذكر: أن ما تدعيه سلطات الاحتلال بإقامة بوابات دخول للمواطنين للوصول إلى مزارعهم مجرد أكاذيب فهي "بوابات" بمثابة نقاط عبور لقواتها ومستوطنيها، علمًا بأن قوات الاحتلال تطالب المواطنين باستصدار تصاريح دخول، لكن المواطنين والمزارعين رفضوا الفكرة باعتبار أنها أراضيهم ولا أحد يستطيع منعهم من الوصول إليها.

٩- بوابة عنبتا:

أقيمت من أجل السماح لمواطني طولكرم من الخروج إلى المدن الأخرى، ولكنها في معظم الأحيان مغلقه ولا يسمح للمواطنين بالمغادرة من خلالها.(١٥)

١/١٠- تعديلات على مسار جدار العزل العنصري

أن التعديلات على مسار الجدار هدفت بالأساس لخدمة المستوطنات الإسرائيلية، والعمل على ضمها واستيعابها، بصرف النظر عما يحدث ذلك من أثر سلبي على حياة الفلسطينيين المعيشية والنفسية والاقتصادية، فضلاً عن كونها خروقات فاضحة لحقوق الفلسطينيين المدنية والسياسية بحسب القوانين والأعراف.

ويمتد جدار الفصل كما جاء في التعديل الأخير (٣٠ نيسان من سنة ٢٠٠٦) مسافة ٧٠٣كم على طول الضفة الغربية، من الشمال إلى الجنوب، منها ١٢٨كم فقط (ما نسبته ١٨.٢% من الطول الكلي للجدار) يقع على خط الهدنة (الخط الخضر). أما عند استكمال بنائه، فسيعزل الجدار ما مساحته ٥٥٥ كم٢ من الأراضي الفلسطينية (أي ما نسبته ٩.٨% من المساحة الكلية للضفة الغربية(٥٦٦١كم٢)، بالإضافة إلى ذلك فإن الجدار سيضم (٩٩) مستوطنة إسرائيلية يقطنها ٣٧٥٠٠٠ آلف مستوطن، أي ما نسبته ٨٣% من عدد المستوطنين المقيمين في الضفة الغربية، فيما سوف يعزل ما يقارب ٦٠ تجمعًا فلسطينيًا يقطنها ما يقارب ٩٠٠٠٠ فلسطيني.

في شهر أيلول من سنة ٢٠٠٤ أصدرت وزارة الدفاع الإسرائيلية أوامر عسكرية جديدة تنص على إيجاد منطقة عازلة بعمق يتراوح ما بين (١٥٠ - ٢٠٠م) على جانب الجدار الشرقي من الجهة لفلسطينية فقط، بحيث يمنع فيها من إقامة أي بناء جديد، الأمر الذي سينجم عنه منع الفلسطينيين من الدخول إلى مساحات إضافية أخرى، تبلغ في مجموعها ٢٥٢كم٢، أي ما نسبته ٤.٤ من المساحة الكلية للضفة الغربية (٥٦٦١كم٢).(١٦)

المبحث الثاني: (القانون الدولي وجدار الفصل العنصري)

أقر المجتمع الدولي منذ سنة ١٩٦٧، أن القوات الإسرائيلية هي قوة احتلال حربي وأن الأراضي الفلسطينية هي أراض محتلة، تنطبق عليها أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩، المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب، وبصفة دولة إسرائيل طرفًا متعاقدًا على الاتفاقية، فإنه يتحتم عليها تطبيق أحكام هذه الاتفاقية، كما وتفرض هذه الاتفاقية والقانون الدولي الإنساني، على المتعاقدين توفير الحماية للسكان المدنيين.

وأقرت إسرائيل بتطبيق الاتفاقية على أساس الأمر الواقع، وتطبيق الشق الإنساني، ولم تعترف بأنها دولة احتلال حربي على أراضي سنة ١٩٦٧، ومن القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني، أن الأعيان المدنية (الممتلكات، المباني) يجب أن تكون بمنأى عن أي استهداف من جانب القوات المحتلة، ويحظر تمامًا التعرض لها، ويجب أن تتوفر الحماية الكاملة لها، كما وأن هناك قيود صارمة وتحريم كامل لاستخدام وسائل قتالية وأسلحة معينة في العمليات الحربية، فالمادة (٥٣) من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب تنص على أنه "يحظر على دولة الاحتلال الحربي أن تدمر أي ممتلكات خاصة، ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو بالسلطات العامة أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية.(١٧)

كذلك انتهكت دولة الاحتلال مضمون المادة (٤٩) من الاتفاقية الرابعة جراء عمليات النقل الجبري الجماعي أو الفردي للفلسطينيين من مناطق سكنهم التي عزلها الجدار إلى مناطق أخرى داخل الأراضي المحتلة.(١٨)

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

١/٢- موقف الأمم المتحدة

انتقد مبعوث الأمم المتحدة إلى منطقة الشرق الأوسط "تيري رودلارسن" إسرائيل بشدة لمواصلتها بناء جدار الفصل العنصري قائلاً "من حق إسرائيل أن تبني جدارًا على أرضها، لكن ليس على أراضي الآخرين،[١٩] الجدار في مساره الحالي يفصل بين قرى فلسطينية، يفصل بين التلاميذ ومدارسهم.[٢٠] وأفاد تقرير للأمم المتحدة نشر في جنيف في ٢٠٠٣/٩/٣٠، أن قيام إسرائيل ببناء "سياج أمني" على طول الضفة الغربية، سينطوي على ضم قسم من الأراضي الفلسطينية، وهو ما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة.

وهذه الوثيقة التي أعدها "جون دوغارد" الخبير الجنوب أفريقي مقرر الأمم المتحدة الخاص، حول حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة إثر مهمة قام بها في نهاية حزيران ٢٠٠٣ وهي موجهة إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأشار التقرير إلى أن هذا الجدار سيؤدي إلى إلحاق أقسام كبرى من الضفة الغربية بينها مستوطنات يهودية أقيمت في الضفة الغربية بالأراضي الإسرائيلية وخلص إلى أن الوقائع تشير بقوة إلى أن إسرائيل مصممة على خلق وضع ميداني يعادل ضمًا بحكم الأمر الواقع، وأضاف التقرير أن ضمًا من هذا النوع الذي يعتبر غزوًا بموجب القانون الدولي، يحظره ميثاق الأمم المتحدة، ومعاهدة جنيف الرابعة، المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب.[٢١]

٢/٢- موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة

اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية غير شرعي ويتناقض مع القانون الدولي، وذلك في قرار نص على التالي: (تطلب الجمعية العامة من إسرائيل وقف بناء الجدار وإزالة ما تم بناءة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك أجزاء داخل القس الشرقية وحولها، والتي تبعد عن خط الهدنة لسنة ١٩٤٩م وتتعارض مع المواد ذات الصلة في القانون الدولي).[٢٢]

وفي ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ عقدت الجمعية العامة جلسة طارئة بعد أن أشار الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في تقرير صدر في ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٣ توضيحًا لموقفة من الجدار بأن (لإسرائيل حق الدفاع عن مواطنيها، ولكن على ألا يتعارض ذلك مع القانون الدولي. إن إسرائيل لم تذعن لطلب الجمعية العامة السابق، الذي طلب وقف بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإزالته). وأضاف بأن (بناء الجدار في الظروف الراهنة لا يمكن النظر إليه إلا بوصفة عملاً غير إيجابي وسيزيد من معاناة الفلسطينيين).

وتبنت الجمعية العامة في جلستها تلك قرارًا أخر بشان الجدار تطلب بموجبة من محكمة العدل الدولية في لاهاي (إبداء الرأي بشان العواقب القانونية لبناء إسرائيل حاجزًا فاصلاً في الضفة الغربية). وقد أيد القرار (٩٠) دولة واعترض علية (٨) دول وامتنعت عن التصويت (٧٤) دولة. وقد عبرت الجمعية العامة في هذا القرار عن (القلق البالغ بشأن بدء بناء الجدار والاستمرار في بنائه داخل الضفة الغربية وحول القدس الشرقية، الأمر الذي يشتت آلاف المدنيين، ويؤدي بالأمر الواقع إلى ضم أراض واسعة).[٢٣]

٣/٢- قرار محكمة العدل الدولية (محكمة لاهاي)

أصدرت محكمة العدل الدولية في ٢٠٠٤/٧/٩ / قرارها الاستشاري بعدم شرعية الجدار العنصري الاحتلالي، وطلبت المحكمة من جميع الدول الأعضاء عدم الاعتراف بالوضع الراهن غير الشرعي الناجم عن بناء الجدار.. والامتناع عن تقديم المساعدة أو العون للإبقاء على هذا الوضع داعية الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى البحث في التحركات والآليات اللازمة للقيام بها لإنهاء هذا الوضع غير الشرعي، وكما كان متوقعًا أن أمريكا سوف تعارض أي قرار يدين إسرائيل حول هذا الجدار فقد صدر القرار بأغلبية (١٤) صوتًا مقابل صوت واحد للقاضي الأمريكي الذي صوت ضد هذا القرار، وجاء بالقرار (أن على إسرائيل أن تفي بالتزاماتها في احترام حق الفلسطينيين في تقرير المصير والقانون الإنساني والدولي وقانون حقوق الإنسان وخصوصًا منح حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة وطلب القرار من الحكومة (الإسرائيلية) التوقف الفوري عن بناء الجدار وإزالة الأجزاء التي تم بناؤها في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس ودفع تعويضات للفلسطينيين عن الإضرار التي لحقت بهم من جراء بنائه.. كما طالب القرار الأمم المتحدة لمضاعفة جهودها لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي يهدد السلام العالمي.[٢٤]

٤/٢- الموقف الإسرائيلي

رفضت إسرائيل أي قرار من محكمة العدل الدولية ضد بناء جدارها الفاصل في الضفة الغربية. وقال وزير العدل يوسي لابيد أن القرار الوحيد الذي تأخذه الحكومة الإسرائيلية في الاعتبار هو قرار المحكمة الإسرائيلية العليا، متهمًا محكمة لاهاي بتبني موقف معاد مسبقًا لإسرائيل، ورأت الحكومة الإسرائيلية في بيان لها أن قرار محكمة العدل الدولية حول الجدار الفاصل في الضفة الغربية (يتجاهل كليًا الإرهاب الفلسطيني، وهو سبب بناء الجدار) وأفاد البيان لو لم يكن هناك إرهاب لما كان هناك جدار).[٢٥]

٥/٢- الموقف الفلسطيني:

موقف السلطة الوطنية

جاء الموقف الفلسطيني على لسان الرئيس الشهيد ياسر عرفات ومسئولون آخرون، حيث اعتبر الرئيس عرفات، استمرار إسرائيل في بناء "جدار الفصل العنصري" المسمى بزعمهم "الجدار الواقي" على أراضي الضفة الغربية شرق "الخط الأخضر" بأنه "تدمير لعملية السلام"، وأوضح أن إسرائيل تصادر من خلال إقامة الجدار (٥٨ %) من أراضي الضفة الغربية، وتسيطر على أحواض المياه الجوفية، وتقسم عشرات المدن والقرى الفلسطينية، تمهيدًا لطرد وتشريد ما يزيد عن ٢٠٠ ألف فلسطيني من بيوتهم

وممتلكاتهم، إضافة إلى إقامة جدار برلين جديد حول مدينة القدس الشريف لعزلها عن محيطها الفلسطيني وتهويدها، وطمس هويتها التاريخية والدينية والروحية العربية والإسلامية.

ولم يقتصر الموقف الفلسطيني، على إصدار بيانات الشجب والاستنكار، بل شهد تحركًا ملموسًا في الأمم المتحدة، قاده ممثل فلسطين لدى المنظمة الدولية آنذاك د. ناصر القدوة، الذي أكد أن استمرار بناء الجدار العازل يعني استمرار الاستيلاء على الأراضي وفرض سياسة الأمر الواقع ومصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية في انتهاك واضح وصريح لميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة، التي تم التأكيد عليها من قبل مجلس الأمن، وتنطبق على الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧م.(٢٦)

الموقف شبه الرسمي

جاء الموقف شبه الرسمي، في مواجهة بناء "جدار الفصل العنصري" على قدر عال من المسؤولية، حيث شرعت الكثير من الشخصيات الأكاديمية والنقابية لشرح مخاطر بناء الجدار، لقناصل الدول الأجنبية، كما نظمت الكثير من اللجان اعتصامًا شاركت فيها وفود أجنبية للتنديد ببناء الجدار.(٢٧)

الموقف الشعبي

كان للآثار المأساوية المترتبة على بناء جدار الفصل العنصري، والتي مست مئات الآلاف من الشعب الفلسطيني دورًا في تحفيز قطاعات واسعة من الرأي العام الفلسطيني للاحتجاج على بناء جدار الفصل العنصري، في مختلف المدن والقرى التي تضررت من بناء الجدار، ولم يقتصر الموقف الشعبي على تنظيم المسيرات والمظاهرات، بل تعداه إلى رفع دعاوى في المحاكم الإسرائيلية، لوقف بناء جدار الفصل العنصري، وصل عددها إلى ٤٠٠ دعوى رفعت في المحاكم الإسرائيلية، من جانب ملاك الأراضي المصادرة.(٢٨)

٦/٢- الموقف الشعبي العربي

أما بالنسبة للبعد العربي فقد تميزت الفعاليات في الدول العربية باقتصارها على الندوات والورش التي تم تنظيمها من قبل مؤسسات وتجمعات مهتمة بالشأن الفلسطيني. ولم تتحول هذه الفعاليات إلى خطة عمل أو برنامج تنفيذي يدعم الجهد الفلسطيني ولم تؤدي البيانات الرسمية الصادرة إلى جهد عملي يتوجه إلى دول العالم من مؤسسات رسمية وشعبية يضغط من أجل تنفيذ فتوى محكمة العدل الدولية على أقل تقدير.(٢٩)

٧/٢- موقف الجامعة العربية

اتضح موقف جامعة الدول العربية بشأن الجدار الفاصل في كلمة الأمين العام السابق للجامعة عمرو موسى، والتي ألقاها نائبه بمناسبة يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني حيث أشار إلى أن الممارسات الإسرائيلية وصلت إلى ذروتها في إقامة الجدار الفاصل الذي ستكون له انعكاسات خطيرة تتمثل في تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية، ومصادرة آلاف الدونمات، وعزل التجمعات السكانية الفلسطينية في القرى والمدن، علاوة على ازدياد التدهور الاجتماعي للمواطنين بشكل ينذر بوصول الأزمة إلى حافة الكارثة، حيث أصبح أكثر من (٦٠%) من المواطنين الفلسطينيين يعيشون في ظروف مأساوية وخطيرة، كما أن إقامة هذا الجدار يقضي على أي احتمال لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة حسب رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش.(٣٠)

وأكد أن الجامعة العربية تطالب بالحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وإيجاد آلية للمراقبين الدوليين تقوم بضبط الأوضاع ومنعًا للانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، كما تشرف على إيقاف عملية بناء الجدار الفاصل، طبقًا لقرارات الأمم المتحدة حتى يأتي أوان استئناف العملية التفاوضية.(٣١)

٨/٢- الموقف الأوروبي

عقب صدور القرار جدد الاتحاد الأوروبي ضغوطه على إسرائيل لتفكيك جدارها الأمني في الضفة الغربية. وقال منسق السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي خافيير سولانا "بأن تأثير الجدار لا يقتصر على مصادرة أرض فلسطينية والتسبب في صعوبات إنسانية واقتصادية لا حصر لها وحسب، لكنه أيضًا قد يحكم مسبقًا على نتائج مفاوضات مستقبلية، ويعوق التوصل إلى حل سياسي عادل للصراع".

أما المتحدث باسم المفوضية الأوروبية جان كريستوف فيلوري قال أن حكم محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا بشأن الجدار يؤكد - فيما يبدو- خرق إسرائيل للقانون الدولي". وفي بروكسل، قال وزير الخارجية الهولندي بين بوت، بصفته رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي، أن إقامة إسرائيل لهذا الجدار "يعد خرقًا لخط الهدنة لسنة ١٩٤٩م ويتناقض مع بنود القانون الدولي ذات الصلة، وحث الجمعية العامة للأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات بناءة على القرار، مشيرًا إلى أنه" الآن أصبح من حق الجمعية العامة أن تقرر كيفية تنفيذ نصيحة المحكمة". واشارت هاكلينا فيريجن ستيوارت القانونية الهولندية المتخصصة في القانون الدولي إلى "أن مجرد أن تعيد محكمة العدل الدولية القول بأن اتفاقيات جنيف الرابعة تنطبق على الأراضي المحتلة أمر حاسم. ويؤكد ذلك مجددًا أن المستوطنات غير قانونية". وفي مدريد، أصدرت وزارة الخارجية الإسبانية بيانًا رسميًا تؤيد فيه قرار محكمة لاهاي الدولية بهدم الجدار الإسرائيلي لما ألحقه من خسائر بالفلسطينيين.(٣٢)

٩/٢- الموقف الأمريكي

ظل الموقف الأمريكي على حاله من موضوع الجدار، حيث أبدت امتناعها ومعارضتها منه "إعلاميًا"، ولكن عمليًا كانت داعمة لبناء "الجدار"، ولعل الموقف الأمريكي في الأمم المتحدة، قد فضح حقيقة الموقف الأمريكي من موضوع الجدار، وكشف حقيقة النوايا الأمريكية تجاه قضايا الشعب الفلسطيني. فإعلاميًا أبدت الولايات المتحدة الأمريكية في آب ٢٠٠٣ عن قلقها من بناء جدار الفصل العنصري، وقال "سكوت ماكليلان" المتحدث باسم البيت الأبيض، "أن السياج يمر بأراض هي في أفضل الأحوال محل نزاع، موضحًا

ISSN: 2090 – 0449 دورية إلكترونية. مُحكّمة. ربع سنوية

أن واشنطن تريد إلغاء السياج تمامًا، لكنها تود إعادة رسم مساره في ضوء الرفض الإسرائيلي".(٣٣)

وفي أعقاب الضغوط الأمريكية على إسرائيل لتعديل مسار جدار الفصل، سافر "دوف فاسيغلاس" مدير عام مكتب رئيس الحكومة، و"عاموس بارون" مدير عام وزارة الدفاع في ٢٠٠٣/٩/٢٠ إلى واشنطن، للاجتماع مع "كونداليزا رايس" مستشارة الأمن القومي آنذاك ومساعديها، وذلك بهدف تقليص هوة الخلافات في الآراء بين الدولتين والتوصل إلى حل وسط يمكن بموجبه بناء الجدار في منطقة مستوطنة "أرئيل" وغرب شمال الضفة الغربي، وعرضت الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث تحفظات.(٣٤)

- معارضة شديدة لبناء الجدار حول المستوطنات الواقعة غرب شمال الضفة الغربية (ارئيل وكرني شومرون وقدوميم) وربطها بامتداد إقليمي بإسرائيل.
- تحفظات أقل حدة من إدخال مستوطنة "بيت آريه" إلى داخل الجدار.
- معارضة لمرور جدار "غلاف القدس" في الحرم الجامعي لجامعة القدس.

ولكن هذه المواقف الأمريكية المعارضة لبناء الجدار تبخرت، بعدما وقفت الولايات المتحدة الأمريكية، في مجلس الأمن الدولي، ولاحقًا في الجمعية العامة، للتصويت ضد مشروع قرار عربي يدين بناء جدار الفصل العنصري. حيث استخدمت الولايات المتحدة يوم الأربعاء ٢٠٠٣/١٠/١٥، حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن الدولي ضد مشروع قرار يدين قيام إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري، وحصل مشروع القرار على تأييد عشرة دول، بينما امتنعت عن التصويت أربعة دول أخرى وهي: ألمانيا، وبريطانيا، وبلغاريا، والكاميرون، وانتقد المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة "جون نيغروبونتي" الذي استخدم حق النقض للمرة الثانية خلال شهرين ضد مشروع قرار يدين إسرائيل، النص الذي تقدمت به سوريا باسم المجموعة العربية، وقال "نيغروبونتي" أن النص الذي عرض للتصويت "ليس متوازنًا"، ولا يتضمن إدانة للإرهاب بعبارات واضحة، وفشل في المساواة بين الجانبين في المجال الأمني في الشرق الأوسط بما في ذلك الهجمات التي عانت منها إسرائيل في السنوات الثلاث الأخيرة".

ولم يتوقف الدعم الأمريكي لإسرائيل عند معارضة قرار مجلس الأمن الدولي بل لاحق الموقف الأمريكي، حتى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، مساء الأربعاء ٢٠٠٣/١٠/٢٢، حينما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار تسوية صاغه الاتحاد الأوروبي يطالب الدولة العبرية "بوقف بناء الجدار الذي تقوم ببنائه في الأراضي الفلسطينية". وبررت الولايات المتحدة معارضتها للقرار الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة حول وقف بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية بالقول أنه لم يكن متوازنًا.(٣٥)

١٠/٢- موقف المنظمات الدولية

منظمة هيومن رايتس ووتش:

وقد أصدرت منظمة (هيومن رايت وتشز) بيانًا بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٢١ تعتبر فيه أن الجدار العنصري مخالفًا لحقوق الإنسان.(٣٦)

منظمة العفو الدولية:

أدانت منظمة العفو الدولية بناء الجدار في تقرير نشرته في ٧ يوليو/ تموز ٢٠٠٣بعنوان (إسرائيل والأراضي المحتلة.. العيش تحت الحصار)، وحذرت من آثار الجدار الاقتصادية والاجتماعية ووصفتها بالخطيرة على أكثر من ٢٠٠ ألف مواطن فلسطيني في البلدات والقرى القريبة التي سيفصلها الجدار، محملة إسرائيل المسؤولية المباشرة عن المستويات المرتفعة للبطالة، والفقر، وسوء التغذية، والمشكلات الصحية الأخرى التي يعاني منها الفلسطينيون. وقالت دوناتيلا روفيرا مندوبة المنظمة التي رأست فريق البحث في هذا التقرير "لو كانوا بنوا الحاجز على خط ما قبل حرب ٦٧ لم يكن أمامنا شيء نقوله عنه ولكنهم يبنونه داخل الأراضي المحتلة حيث يعزل المجتمعات الفلسطينية".(٣٧)

المبحث الثالث: (آثار بناء الجدار على الحياة الاجتماعية للفلسطينيين)

تتركز الآثار الاجتماعية المترتبة على بناء جدار الفصل العنصري، في مجال الخدمات بشكل عام، حيث سيتسبب الجدار في عزل التجمعات الفلسطينية المتضررة وما ينجم عن ذلك من تقييد للحركة والتنقل، وإنشاء هذه الجيوب يتزامن مع بنية تحتية غير كافية، ومع توزيع غير متكافئ لخدمات "الأونروا" والمنظمات غير الحكومية مقارنة مع مناطق الضفة الغربية الأخرى وبالنسبة لفصل التجمعات التي يمر الجدار الفاصل من أراضيها على الخدمات الأساسية التي يستفيد منها الأهالي بشكل يومي، تشير نتائج مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حول الجدار الفاصل، بأن (٣٠) تجمعًا تم فصلها عن المراكز الصحية و(٢٢) تجمعًا تم فصلها عن المدارس، و(١١) تجمعًا تم فصلها عن بدالة الهاتف، و(٨) تجمعات تم فصلها عن المفتاح الرئيس لشبكة المياه، و(٣) تجمعات تم فصلها عن المحول الرئيس لشبكة الكهرباء.(٣٨)

لقد أثرت إقامة الجدار بشكل واسع جدًا في حياة الناس القريبين منه على الجانبين، ولم يكن التأثير الوحيد هو الفصل بين الأسر، أو بينهم وبين أراضيهم، أو انتقالهم من أماكن إقامتهم إلى أماكن أخرى فحسب، بل كان هناك تأثير في مَنْ بقي منهم بشكل مباشر خلف الجدار لعدم وصولهم إلى الخدمات الأساسية الضرورية لحياتهم، مثل الخدمات الطبية والتعليم، وذلك لانقطاعهم عن المواصلات أو لأنها أصبحت بعيدة، أو لأن مراكز الخدمات أصبحت في الجهة الأخرى من الجدار، ولا يمكن الوصول إليها حتى لو كانت المسافة قصيرة.(٣٩)

دورية إلكترونية. مُحكَمة. ربع سنوية   ISSN: 2090 – 0449

ويمكن أن نجمل أهم الانعكاسات الاجتماعية على المجتمع الفلسطيني نتيجة بناء جدار الفصل بالآتي:

- تقطيع الأواصر الأسرية والعلاقات الاجتماعية بين الناس: سوف يؤدي الجدار إلى إعاقة العلاقات الاجتماعية بين أولي القربى من المجموعات السكانية القاطنة حوله، حيث أن أفراد العائلة الواحدة ربما لن يتمكنوا من التحرك بيسر وسهولة في زياراتهم المتبادلة وفي تواصلهم، كما ستقل إلى درجة كبيرة اجتماعاتهم الأسرية والعائلية. أما العلاقات الاجتماعية المتجذرة بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر فسوف يمزقها الجدار، حيث كان التواصل سابقًا واردًا، خصوصًا وأن بعض القرى الفلسطينية مقسمة إلى جزأين، جزء في أراضي سنة ١٩٦٧، والجزء الآخر في أراضي سنة ١٩٤٨.[٤٠]
- إحساس الفلسطينيين بالعيش تحت التهديد الدائم بالجوع، وفي ظل حياة يمكن أن يكون أفضل وصف لها أنها في سجن مفتوح، فما الذي يمكن أن نتصوره في الحياة التي تخضع بشكل دائم للمراقبة من قبل جنود مدججين بالسلاح ولديهم صلاحيات كاملة بإطلاق النار على الفلسطينيين في أي وقت تحت ذريعة تهديد الأمن.[٤١]

٣/١- الافتقار للرعاية الصحية

يمثل الجدار تحديًا منهجيًا لتقديم الرعاية الصحية في الضفة الغربية، كما يمثل تحديًا لحقوق الإنسان الأساسية. وقد كان تقديم الخدمات الطبية الطارئة أكثر الأمور تأثرًا بهذا القيد الجديد على حرية الحركة والتنقل، ولكن أثرة يمتد إلى العديد من مستويات الخدمات الأخرى سواء كانت الأولية أو الثانوية أو الثالثة. لقد أوجد الجدار عددًا من المغازل والمجتمعات الهشة والمحرومة من الخدمات، ولا يستطيع عدد منها الوصول إلى أي نوع من الخدمات الطبية. ومن خلال تجزئة شبكة الرعاية الصحية المحلية، فإن الجدار يهدد عملية التواصل في الجهاز الصحي الوطني الفلسطيني. ولعل عزل الجدار للقدس الشرقية المحتلة، حيث تتركز خدمات الرعاية الطبية للمستوى الثالث، يُعد مثالاً صارخًا على هذا الوضع.[٤٢]

٣/٢- أثر الجدار على التعليم

يضع الجدار صعوبات كبيرة في مجال التعليم، لأن الوصول إلى مراكز التعليم المدنية والقروية لأولاد القرى المجاورة تضرر كثيرًا،[٤٣] حيث تضاعفت المسافات الناتجة عن تغير المسالك والاتجاهات وبالتالي أدت إلى زيادة الأعباء المادية والجسدية على المعلمين والطلاب الذين أصبحوا يضطرون إلى السفر مسافات طويلة للوصول إلى مدارسهم علاوة على ما يتعرضون له من إجراءات عسكرية مشددة على الحواجز، ونقاط التفتيش، مما يؤدي إلى تأخيرهم وإرجاعهم بكثير من الأحيان.[٤٤]

٣/٣- أثر الجدار على قطاع السياحة

أثر بناء الجدار على حركة السياحة الدينية التي تتميز بها فلسطين عن غيرها من بلاد العالم، وبخاصة بعد عزل المراكز الرئيسية للسياحة الدينية في فلسطين والمتمثلة في مدينتي القدس وبيت لحم عن بعضهما البعض، حيث أصبح التنقل بين المدينتين الذي كان لآلاف السنين بلا قيود شبة مستحيل بالنسبة للسكان الفلسطينيين. وستصبح القدس بعد اكتمال الجدار الفاصل الذي يحيط بها في حالة أشبه بالعزل الانفرادي الحضاري عن القرى والمناطق التي بنت المدينة معها علاقات تاريخية وحضارية منذ إنشائها قبل أكثر من خمسة آلاف عام، وهو ما يعني فقدان المدينة لأول مرة في تاريخها جزءًا مهمًا من نسيجها الحضاري والثقافي الذي تكون عبر السنين.[٤٥] ويخشى أن تؤدي هذه التأثيرات الاجتماعية المتعددة والمفروضة على الناس إلى دفعهم نحو الهجرة وترك وطنهم، وأرضهم، ومزارعهم، وممتلكاتهم، خصوصًا وأن الأعباء يصعب تحملها، فكيف إذا أضيفت إليها الأعباء الاقتصادية والسياسية وغيرها التي لا يشعر بها إلا هؤلاء الذين يقعون تحت وطأتها؟[٤٦]

ومن هنا؛ فإن سلطات الاحتلال تراهن على تهجير الفلسطينيين للمرة الثالثة من خلال التضييق على السكان بإقامة الجدران العازلة، وبالتالي خلق ظروف قاسية تجعل الناس يرحلون من تلقاء أنفسهم، حيث قول شارون (أنت ببساطة لا تحمل الناس في شاحنات وتذهب بهم بعيدًا ...أنا أفضل إتباع سياسة إيجابية بخلق ظروف تقنع الناس بالمغادرة).[٤٧]

٣/٤- المقاومة الشعبية لجدار الفصل العنصري (الحملة الشعبية)

بدأت الحملة بمبادرة من شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية غير الحكومية (PENGON) عبر مؤسساتها التي بدأت بالعمل على الجدار منذ بدايته في تشرين الثاني ٢٠٠٢، حيث انطلقت الحملة في محاولة لمواجهة جدار الفصل العنصري الذي تقوم إسرائيل ببنائه، وفضح الأهداف التي تحاول حكومة الاحتلال تحقيقها من خلاله على حساب الشعب الفلسطيني وأرضه. الحملة عبارة عن حملة شعبية تقوم في الأساس على عمل الفئات واللجان الشعبية التي تنظم نفسها ضد جدار الفصل العنصري، وانطلاقًا من القاعدة الشعبية كأساس للحملة فإنها لا تتبنى منهج حزب سياسي معين ولا تتبع في سياستها وبرامجها لأية منظمة، الحملة وجدت لمقاومة جدار الفصل العنصري وكل مَنْ يعمل في الحملة يعمل ضمن هذا الهدف، مع ذلك فإن الحملة تتمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية في التحرر من الاحتلال الاستقلال الناجز وحق العودة، وتعتبر أن قضية الشعب الفلسطيني هي قضية عادلة ومطالبه حقوق مشروعة لابد أن تسترد كاملة دون أية مساومات.[٤٨]

مهمة الحملة:

أن هدف الحملة هو وقف بناء جدار الفصل العنصري ،حيث تدعوا الحملة إلى:

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

(١) الوقف الفوري لبناء الجدار.

(٢) فك جميع أجزاء الجدار والمناطق المتعلقة به التي تم بنائها.

(٣) إعادة الأراضي التي تمت مصادرتها بدعوى فتح طريق لبناء جدار.

(٤) تعويض الأضرار ومصادر الدخل التي فقدت بسبب تدمير الأرض والأملاك (هذا التعويض سيكون إلى جانب وليس بديلا عن إرجاع الأراضي). ([٤٩])

بهدف تحقيق هذه الأهداف، ودعم القرى في كفاحهم لحماية أراضيهم ومستقبلهم، تسعى الحملة إلى:

- تعبئة وحشد التضامن مع القرى المتأثرة بالجدار.
- تنسيق الجهود لوقف الجدار ودعم القرى والتجمعات المحلية ضمن منظمات المجتمع المدني المحلي لدي مخاطبة الفاعلين المحليين الوطنيين والدوليين.
- تنشيط المنظمات والحركات والفاعلين الدوليين حول الحملة.
- تقليل الآثار الحالية للجدار على القرى والمواطنين وتقديم الدعم لهم للبقاء على أراضيهم والدفاع عنها.
- زيادة الوعي على المستوى الوطني والدولي حول أثار الجدار على المدن والقرى الفلسطينية بما في ذلك الآثار النفسية والإنسانية والبيئية والقانونية.
- ربط قضية الجدار مع الاحتلال وعواقبه على الحياة والأرض من خلال محاولات كسب التأييد والدعم.[٥٠]

الحملة والجدار:

ترى الحملة أن الجدار الذي تعمل إسرائيل على بنائه في الضفة الغربية وقطاع غزة هو جدار سياسي يقوم على الفكر العنصري الاستعماري، ترفض الحملة فكرة (الأمن) الذي تروجها إسرائيل كسبب رئيس وراء بنائها الجدار، حيث ترى الحملة أن الجدار يتيح لحكومة الاحتلال السيطرة على ما يقارب (٤٦%) من الضفة الغربية ويحقق أهداف سياسية، خالقًا واقعًا على الأرض يجعل أية مطالبة بالثوابت الفلسطينية مجرد أحلام، الجدار يرسم الحدود على الأرض ويستولي على مصادر المياه الرئيسة والأراضي الزراعية في الضفة الغربية. ويضع الفلسطينيين في جيتوهات معازل عنصرية لها بوابات تخضع لرحمة المستوطنين، الجدار يدمر المنشآت الاقتصادية، ويحرم الفلسطينيين من العمل أو التعليم، وباختصار الجدار لا يلغي فقط إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة، بل يلغي كذلك إمكانيات الوجود الفلسطيني على هذه الأرض، فالجدار نبع من عقلية فاشية عنصرية تراودها رغبات التطهير العرقي الكامل للفلسطينيين.[٥١]

آليات العمل ضد الجدار:

الحملة في الأساس هي حملة فلسطينية شعبية، تقوم على الفعاليات والنشاطات المختلفة التي تنظمها اللجان الشعبية لمقاومة الجدار في القرى والمدن الفلسطينية، الحملة تعمل على التعبئة ضد الجدار على الصعيد العالمي هادفة إلى الحصول على دعم المجموعات الشعبية والمنظمات الدولية المؤيدة للشعب الفلسطيني، والذي يتمثل في المظاهرات والفعاليات التي تنظمها هذه المجموعات في مجتمعاتها بهدف الضغط على حكوماتها لإدانة الجدار ومطالبة إسرائيل بوقفة، وهدم ما بني منة.[٥٢]

المنظمات غير الحكومية المشكلة للحملة:

اتحاد لجان العمل الصحي - اتحاد لجان الإغاثة الصحية - المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي- اتحاد لجان العمل الزراعي- اتحاد المزارعين - اتحاد لجان الإغاثة الزراعية - مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين - مركز العمل التنموي معًا - جمعية الشبان المسيحية - مركز القدس للمساعدة القانونية - مركز أبحاث الأراضي - مركز البحوث التطبيقية (أريج).[٥٣]

خاتِمَةٌ

لم يكن جدار الفصل سوى وسيلة واحدة من سلسلة طويلة من الوسائل والخطط الإسرائيلية التي ابتدعتها واتبعتها إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧ بهدف مصادرة وضم نحو نصف أراضي الضفة الغربية ومعظم مواردها الطبيعية. فقد كان لبناء المستوطنات، والطرق الالتفافية التي تخترق وتحيط بالضفة الغربية من كل الاتجاهات، والقواعد العسكرية، وحواجز التفتيش، والمناطق العسكرية المغلقة، نتائج على أرض الواقع صادرت إسرائيل بموجبها الأراضي الخصبة والمناطق التي تختزن الجزء الأكبر من موارد المياه والمناطق الاستراتيجية، وحولت الضفة الغربية إلى كانتونات معزولة عن بعضها لا تواصل بينها وغير قابلة للحياة على المدى البعيد. إن الجدار يمكن أن يعتبر نكسة ثالثة من دون حرب تقليدية، تضاف لنكبة سنة ١٩٤٨، ونكسة سنة ١٩٦٧، بوصفها تتشابه معها، وإن بدرجات متفاوتة، بالمحصلة النهائية.

إن ما أوضحته هذه الدراسة من أثار سلبية وبخاصة الاجتماعية على المجتمع الفلسطيني، ما هي إلا مجرد أمثلة قليلة عن واقع مرير ما زال يتشكل ويعيشه الفلسطينيون يوميًا، فهناك فئة قد عزلها الجدار تمامًا عن بقية المجتمع الفلسطيني وحشرت بينة وبين الخط الأخضر، فلا دخول ولا خروج إلا بأذونات معدودة، فضلاً عن مستقبل غامض يهددها. وهناك فئة شطر الجدار بلداتها إلى نصفين، نصف خلف الجدار ونصف أمامه، كما أن كثيرًا من أراضيها وممتلكاتها صودر لقيام الجدار وملحقاته عليها. وفئة ثالثة فصلها الجدار عن التواصل مع أراضيها التي تعتبر مصدر رزقها، وفئة رابعة منعها الجدار من الوصول إلى أماكن عملها، ومدارسها، وجامعاتها. وهناك فئات إضافية لا يمكن حصرها بسهولة قد تضررت نتيجة بناء الجدار.

يمكن الاستنتاج بعد ذلك كله؛ أن الجدار لا يمكن اعتباره إلا كارثة كبرى خطيرة حلت بالفلسطينيين، وما الآثار الناتجة عنة حتى الآن إلا جزء يسير من أثار مستقبلية أخطر على مجمل الوضع الفلسطيني يصعب التنبؤ بها.

التوصيات:

(١) استخدام الجدار بوصفه مسوغًا إضافيًا للمقاومة، بسبب المعاناة الشديدة التي يسببها الجدار.

(٢) لابد من العمل على مضاعفة عمليات المقاومة داخل كل مدينة أو قرية معزولة.

(٣) ضرورة التعامل مع الجدار العنصري على اعتبار أن كل الجوانب مهمة، فالعمل العسكري لا يلغي التحرك السياسي أو القانوني.

(٤) تفعيل دور الجامعة العربية وتعاونها مع السلطة الوطنية الفلسطينية للتحرك على الساحة الدولية، وشرح الموقف العربي، وواقع المعاناة الفلسطينية على الأرض.

(٥) توقيع الفصائل الفلسطينية على الوثيقة المصرية، لوضع خطة مشتركة للفصائل وتقاسم الأدوار فيما يتعلق بالتعامل مع الجدار.

(٦) مخاطبة الاتحاد الأوروبي بمذكرة قانونية إنسانية عن أثار الجدار.

(٧) تحرك منظمات المجتمع المدني العربية لتشكيل موقف عربي شعبي في مواجهة الجدار، وخاصةً في أوروبا.

(٨) الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية، ومجلس الأمن الدولي، من أجل إصدار قرار يدين الجدار.

(٩) التركيز على أن الجدار هو عقلية انعزالية، في مقابل اتجاه العالم نحو الانفتاح.

(١٠) مقارنة معاناة الفلسطينيين من الجدار بمعاناة اليهود السابقة.

(١١) التركيز على الآثار الناجمة عن الجدار، من حيث تأثيره في حياة السكان، والأضرار بحياتهم.

(١٢) فضح الممارسات الإسرائيلية، وخاصةً سياسة هدم البيوت وترحيل السكان.

الهوامش:

(١) **الغيتو**: مصطلح استخدم للإشارة إلى الأحياء اليهودية في أوروبا وجعل من الغيتو رمزًا لعزلتهم، وما لبث أن أصبح مكانًا مزريًا محاطًا بأسوار عالية، يمنع اليهود من مغادرته بعد منتصف الليل مما ترك آثاره العميقة على نفسيتهم. (أبو الهيجاء، إبراهيم، **جدار الخوف**، ص٨٦)

(٢) **ثيودور هيرتزل**: مؤسس الحركة الصهيونية والتي تهدف إلى جمع اليهود في دولة خاصة بهم.

(٣) أبو الهيجاء، إبراهيم، **جدار الخوف**، مصر، الجيزة، ٢٠٠٤، ط١، ص٤٤.

(٤) مينارغ، الان، **جدار شارون**، ط١، ٢٠٠٥، ترجمة عبود كاسوحه، دار الأولى للنشر والتوزيع بموجب اتفاق مع دار (*Presse de la renaissance*)، ص٢٧

(٥) أبو الهيجاء، إبراهيم، **جدار الخوف**، ط١، ص٩٨.

(٦) الحسن، بلال، **شعار الفصل وإنشاء الجدران العالية يسيطر على عقول الجميع في إسرائيل**، ٩يوليو٢٠٠١م، العدد ٨٢٥٩.

(٧) الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ٢٠٠٤/١٠ . جمعية القانون *http/www/anhari .net*

(٨) أبو الهيجاء، إبراهيم، **جدار الخوف**، ط١ ٢٠٠٤، ص ١٣٩.

(*) **غلاف القدس**: الذي تقيمه إسرائيل حول مدينة القدس الشريف على عدة أهداف بينها عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني وتفريغها من السكان العرب وجعلها مركزًا للدولة العبرية.

(٩) ون، **الإجراءات الإسرائيلية تخدم جدار الفصل العنصري**، ١٠ مارس ٢٠٠٤،(page2).
http://www.anhri.net/palestine/lawsociety

(١٠) أبو الهيجاء، إبراهيم، **جدار الخوف**، ط ١، ٢٠٠٤، ص ١٤١.

(١١) وقائع الورشة المركزية للجان الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري/ إعداد مركز العمل التنموي – معًا. ص١٨، أيلول، ٢٠٠٦.

(١٢) مينا رغ، الان، **جدار شارون**، ط١، ٢٠٠٥، ص١٧٣.

(١٣) شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية، أوقفوا جدار الفصل العنصري في فلسطين، حزيران ٢٠٠٣، ص١٣.

(١٤) **دراسة خاصة حول الفصل العنصري**، 31march 2009 page 1

(١٥) دراسة خاصة حول الفصل العنصري، 31march 2009 page 1

(16)*http://www.facebook.com/notes/jerusalem-capital-of-palestine*

(١٧) وقائع الورشة المركزية للجان الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري، مركز العمل التنموي/ معًا، أيلول ٢٠٠٦.

(١٨) مركز غزة للحقوق والقانون، ٢٠٠٧/٣/١٨م، *http:/malaf.info*

(١٩) الريس، ناصر، **جدار الفصل والقانون الدولي**، القدس، ضاحية البريد، ص٦.

(٢٠) جريدة الأيام، ٢٠٠٣/٩/١٦م.

(٢١) المصدر السابق.

(٢٢) علي، عمر أحمد، **جدار الفصل في فلسطين**، فكرته ومراحله أثارة وضعة القانوني، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد١٠٩، ط١ ٢٠٠٥، ص٢٨.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) بن خضراء، ظافر، **جدار الفصل العنصري**، ط١، ٢٠٠٤، ص٨٥.

(٢٥) الشرعة، علي، وآخرون، **تداعيات المشروع الإسرائيلي في الفصل الأحادي الجانب والجدار الفاصل**، مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن، العدد ٢٩، ط١، ٢٠٠٤، ص٧٦.

(٢٦) **جريدة القدس**، ٢٠٠٣/٩/٢١.

ISSN: 2090 – 0449 دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية

(٢٧) **جريدة القدس**، ٢٠٠٣/١٠/٤.
(٢٨) **جريدة القدس**، ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٣.
(٢٩) **وقائع الورشة المركزية للجان الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري**، مركز العمل التنموي/ معًا، أيلول، ٢٠٠٦، ط١، ص١٣٧.
(30) *www.arableagueonline.org/arableague/arabic*
(٣١) المصدر السابق.
(٣٢) الشرعة، علي، **تداعيات المشروع الإسرائيلي في الفصل الأحادي الجانب والجدار الفاصل**، مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن، العدد ٢٩، ط١، ٢٠٠٤، ص٧٨.
(٣٣) **جريدة القدس**، ٢٠٠٣/٨/٦.
(٣٤) **جريدة القدس**، ٢٠٠٣/٩/٢٢.
(٣٥) المصدر السابق.
(٣٦) بن خضراء، ظافر، وآخرون، **جدار الفصل العنصري**، ط١، ٢٠٠٤، دار الاوائل للنشر والتوزيع دمشق، ص٨٣.
(٣٧)قسم البحوث والدراسات، موقع: *http://www.aljazeera.net*
(38) *http://www.nablus.gov.ps/map-0-4.htm*
(٣٩) جورج نصار، وليم، **مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط١، ٢٠٠٨، ص٢٦٠.
(٤٠) أحمد علي، عمر، **جدار الفصل في فلسطين**، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (١٠٩) ط١، ٢٠٠٥، ص٢٥.
(٤١) المصدر السابق.
(٤٢) **وقائع الورشة المركزية للجان الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري**، مركز العمل التنموي/ معًا، ط١، أيلول ٢٠٠٦، ص٨٣.
(٤٣) اريئيلي، شاؤول، وآخرون، **الجدار الفاصل أمن أم جشع**، دار النشر يدعوت احرنوت، ٢٠٠٨.
(٤٤) **المدن والقرى الفلسطينية بين العزل والتهجير**، مركز العمل التنموي/ معًا، ٢٠٠٧، ص٦.
(45) *http://www.egyptiangreens.com*
(٤٦) أحمد علي، عمر، **جدار الفصل في فلسطين**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (١٠٩) ط١، ٢٠٠٥، ص٢٨.
(٤٧) **المدن والقرى الفلسطينية بين العزل والتهجير**، مركز العمل التنموي/ معًا، ٢٠٠٧، ص٤.
(48) *http://www.stopthewall.org/arabic*
(٤٩) **أوقفوا جدار الفصل العنصري في فلسطين**، شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية (Pengon)، القدس،٢٠٠٣، ص١٢٢.
(٥٠) المصدر السابق، ص١٢٣.
(٥١) **المدن والقرى الفلسطينية بين العزل والتهجير**، مركز العمل التنموي (معًا)، رام الله، أيار ٢٠٠٧، ص٤٤.
(٥٢) المصدر السابق، ص٤٦.
(٥٣) **المدن والقرى الفلسطينية بين العزل والتهجير**، مركز العمل التنموي (معًا)، ٢٠٠٧، ص٤٦.

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449